

القاهرة تستنجد بالنموذج الفرنسي لتطوير أسواقها الداخلية

اتفاق ثلاثي بين الحكومة المصرية والوكالة الفرنسية ومجموعة سيماريس لهيكل التجارة الداخلية



القطع مع نمط التجارة القديم أمر ملح

ويفتح ترهل قطاع التجارة الداخلية فرصا مرتقبة للمستثمرين المصريين أو الأجانب، فيما تصل نسبة مساهمة القطاع في جملة الاستثمارات المحلية المنفذة إلى نحو 83.3 في المئة، إلى جانب ارتفاع مساهمته بنحو 13.5 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي.

وعبر التجربة الفرنسية سيتم تطوير المنافذ وربطها وفق منظومة إلكترونية تضمن توافر السلع وبأسعار حقيقية خالية من تأثيرات الممارسات الاحتكارية وتحمي المستهلك من عمليات الغش عبر تتبع المنتجات داخل نظام مغلق يحكم قبضته على السوق.

وتضمن التجربة أيضا سلامة عمليات التداول من ناحية النقل أو التعبئة بأساليب ونظم صحية كما تضمن احتفاظ المنتجات بجودتها ونقل معدلاتها بما يعزز تنافسية السوق، وتعيد لبيات العرض والطلب التي تضمن أسعارا عادلة للمنتجات.

وقال أشرف حسني، عضو شعبة الصناعات الغذائية بالغرفة التجارية للقاهرة، إن "أسواق الجملة في مصر تعاني الترهل، فالمطلب الرئيسي لجمع التجار تقليل حلقات التداول عند نقل السلع، لتخفيض الفاقد والتالف من السلع وترشيد التكاليف".

وأضاف لـ"العرب" أن "هوامش أسواق الجملة ضئيلة لكن زيادة سلاسل توصيلها للمستهلك متعددة، ما يزيد مستويات الأسعار، ويتيح هذا التعدد من فرص الممارسات الاحتكارية".

ويرى أن التجربة الفرنسية لتطوير أسواق الجملة، تحقق هدفين، الأول نقل تجربة جديدة يمكن أن تستفيد منها مصر، والثاني ضخ استثمارات جديدة تكسر حلقات سلال القيمة المتعددة.

وتعج مصر بمنافذ عرض للسلع الغذائية بشكل كبير إلا أن خلل المنظومة جعلها لا تستجيب لآليات العرض والطلب، ومن ثم زيادة الأسعار.

في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، تزامنا مع الفورة الكبيرة في الزيادة السكانية، والتي تجاوزت حاجز 100 مليون نسمة، بخلاف 10 ملايين مصري مقيم في الخارج.

وترمي خطط التطوير إلى وصول عدد منافذ بيع السلع التابعة لسلاسل الجملة الكبيرة لنحو 1895 منفذا خلال السنوات العشر المقبلة.

ودفعت تلك الخطط الشركات العالمية لدخول سباق المنافسة وضخ استثمارات في قطاع التجارة الداخلية، وتستهدف شركة "لولو" الهندية افتتاح أربعة مراكز تسويق لها في مصر العام المقبل باستثمارات تصل لنحو 500 مليون دولار.

وتكشف مجلس الوزراء عن زيادة الاستثمارات في قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 283 في المئة خلال السنوات الخمس الماضية، من مستوى 530 مليون دولار إلى نحو مليار دولار.

المنتجات بنحو 30 بالمئة من خلال نظام متطور للوجستيات، وتضييق حلقات تداول السلع.

وتخطط القاهرة لتدشين 60 منطقة لوجستية بحلول عام 2030 ما يجعل من مصر منطقة استثمارات مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية، لاقتناص هذه الفرص.

وقال أحمد الوكيل، رئيس الغرفة التجارية بالإسكندرية، إن "أسواق الجملة في مصر، بحاجة ماسة إلى التطوير، فيما قامت الغرفة بجولة في فرنسا قبل جاحة كورونا، لدراسة كيفية إدارة أسواق الجملة".

وأوضح لـ"العرب" أن أسواق الجملة المصرية، تعاني زيادة الفاقد والتالف في المنتجات والمحاصيل بشكل كبير جدا، ومن ثم فإن مردود التطوير المرتقب على السعر أكثر إيجابية لحلقات التداول سواء للتاجر أو المستهلك. وتحتاج القاهرة إلى استثمارات كبيرة

دفع ترهل منظومة التجارة الداخلية في مصر الذي فاقم معاناة المستهلكين وتسبب في تغول المحتكرين الحكومة للاستعانة بالتجربة الفرنسية من أجل إصلاحها، وبناء نظام محكم يعزز آليات العرض والطلب، ويجذب استثمارات أجنبية، لسوق قوته تتجاوز مئة مليون نسمة.

لآليات العرض والطلب والتي تضمن مستويات سعرية تعكس المستويات الحقيقية للمنتجات.

ويشمل الاتفاق برنامجا للمساعدة الفنية لتطوير تجارة الجملة بأسواق المواد الغذائية لتحسين طرق الإمداد الغذائي، والتأكد من جودته، وتعزيز الاستفادة من المنتجات الغذائية والخدمات اللوجستية، بما يسهم في تقليل فاقد نقل السلع الغذائية.

ودفع الارتفاع الكبير في زيادة كميات الفاقد خلال عمليات نقل السلع الغذائية عبر سلاسل التوزيع، منظومة الأغذية والزراعة (فاو) لتحضير القاهرة من الظاهرة التي تظل بالبيات السوق وتقلل عرض السلع في الأسواق، مما يرفع الأسعار بشكل متواصل.

وقالت فاو إن فاقد وهدر الخضروات والفاكهة يتراوح في مصر سنويا بين 45 في المئة و55 في المئة من حجم الإنتاج سنويا.

وأظهرت البيانات الأساسية للفاو أن نسبة الفاقد في محصول العنب تتجاوز 45 في المئة وتزيد النسبة لأكثر من 50 في المئة في الطماطم، خلال سلسلة القيمة بدءا من الإنتاج ومرورا بأسواق الجملة، والتجزئة، إلى جانب خسارة كبيرة على مستوى جودة المنتج.

وتتراوح نسبة خسائر القمح في صوامع التخزين التقليدي بين 10 في المئة و20 في المئة مع خسائر إضافية على طول سلسلة القيمة وحتى تصنيع الخبز.

وتعد فاكهة مثل الرمان دليلا دامغا على سوء تنظيم تداول السلع الغذائية بمصر، حيث يتم زراعتها في منطوق العصور بمحافظة القليوبية، التي تقع في دلتا البلاد وعلى بعد 400 كيلومتر من منطوق.

وإذا أراد تاجر في محافظة المنيا العبور لأسواق شراء المحصول، عليه الحضور لسوق العبور في القليوبية، ثم العودة مجددا إلى المنيا لبيعه في أسواق التجزئة، الأمر الذي يعكس مدى ترهل قطاع التجارة الداخلية وسوء تنظيمها. وتستهدف وزارة التموين والتجارة الداخلية بوصفها المسؤولة عن أسواق الجملة والتجزئة خفض تكاليف نقل

محمد حماد
صحافي مصري



القاهرة - تسعى القاهرة لاستنساخ التجربة الفرنسية لإصلاح منظومة تجارتها الداخلية، حيث اتفق مجلس الوزراء مؤخرا مع مجموعة سيماريس الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية لتقديم المساعدة الفنية لتطوير أسواق الجملة في قطاع المواد الغذائية.

وتواصل الحكومة عبر هذه الخطوة مواجهة الاحتكار الذي سيطر على سلاسل التوزيع وتسبب في موجات تضخم غير حقيقية للمنتجات، وكشف عن عدم اتساق سياسات خفض معدلات التضخم مع وتيرة الارتفاعات في الأسعار.

وتراجعت معدلات التضخم من مستويات 33.4 في المئة عام 2017 إلى مستويات 5 في المئة الشهر الماضي، إلا أن غياب البيات السوق جعل المستهلكين لا يشعرون بهذا التحسن وأثارة على وتيرة ارتفاعات الأسعار.

أحمد الوكيل

تطوير التجارة الداخلية
سيضبط حلقات
التداول والأسعار



أشرف حسني

التجربة الفرنسية
تحاصر المحتكرين
وتضمن جودة المنتجات



ويكشف هذا الأمر عن عدم كفاءة إدارة منظومة التجارة الداخلية مما زاد حلقات تداول السلع، وأصل وضع احتكاري في المناطق المحرومة نتيجة عدم وصول الإمدادات اللوجستية إليها.

وتعزز الخطوة من خطط القاهرة الرامية لتأسيس أول بورصة سلعية نهاية 2020، والتي لن تترى النور دون منظومة لوجستية متكاملة تضمن إتاحة المعلومات حول حركة السلع في الأسواق بشكل لحظي، يضمن شفافية عمل بورصة السلع، فضلا عن أنها تعزز

موديز تحذر من تضاعف ديون الدول الثرية

وهذا الرقم يعادل ما يقرب حوالي نصف معدل النمو البالغ 2.9 في المئة، الذي كانت قد توقعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2020 قبل اندلاع الفيروس، الأمر الذي قد يدفع باليابان وأوروبا إلى ركود اقتصادي. ويؤكد المحللون على أهمية تحرك صانعي السياسات في كافة الدول لمنع مثل هذه الحالة، ودعوا إلى استجابة عالمية منسقة لاحتواء تفشي المرض بشكل أكبر.



وكالة موديز

الولاء سيرفع ديون
14 دولة بنحو
20 نقطة مئوية

وتصاعدت حدة التكاليف جراء تداعيات كورونا على الاقتصاد العالمي بعد أن أصاب ركود مختلف أركانه دافعا إلى خسائر مالية فادحة ومستقبل غامض يحده خطر إغلاق الملايين من الشركات وشطب العديد من الوظائف بعد أن لاحت ملامح أعنف انكماش تاريخي على الأوساط الاقتصادية والأسواق المالية. ويرون أنه من الضروري أن تزيد الحكومات حول العالم من عمليات الإنفاق وأن تقرض البنوك المركزية سياسات للمساعدة في التخفيف من وطأة الفيروس.

بالناتج المحلي الإجمالي لكل منها، بينما ستسجل الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا وكندا ونيوزيلندا قفزة بنحو 20 نقطة مئوية.

وقالت موديز إن ارتفاع الأعباء مدفوع بشكل رئيس بالتدابير المالية في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا على سبيل المثال، بينما سيساهم ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بشكل أكبر في ارتفاع الديون في أوروبا واليابان.

ورجح التقرير أن تظل القدرة على تحمل الديون الحكومية قوية في بيئة ذات أسعار فائدة منخفضة، ما يخفف من آثار التصنيف المترتبة على زيادة مرة واحدة في الدين كنسبة للناتج المحلي الإجمالي في السنوات القليلة المقبلة.

وتوقع خبراء موديز أنه في حال عودة نمو الناتج المحلي الإجمالي على نطاق واسع إلى معدلات ما قبل الأزمة، فإنه من شأنه أن يعوض تأثير العجز الواسع النطاق على الدول الأربع عشرة الكبرى بما يسهم لأعباء الديون بالاستقرار عند مستويات أعلى في عامي 2021 و2022.

وتشير توقعات المؤسسات المالية الدولية إلى أن إجمالي الناتج المحلي العالمي سينمو بنسبة 1.5 في المئة فقط في العام الجاري في حال ضربة موجة ثانية من كورونا على نطاق واسع في جميع أنحاء آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

لندن - حذرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني الاثنين من تضاعف ديون الدول القوية اقتصاديا أكبر مما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية في 2008 متفارة بفعل أزمة وباء كورونا.

وقالت موديز في تقرير حديث إن "فايروس كورونا سيرفع مستويات الدين في الدول الأكثر ثراء في العالم بنحو 20 نقطة مئوية في المتوسط في العام الجاري وهو تقريبا مثلي الضرب الذي شهدته إبان الأزمة المالية".

وأشار التقرير إلى أن الديون في 14 دولة من بينها الولايات المتحدة واليابان وإيطاليا وبريطانيا، كما أجرى خبراء الوكالة تقييما لكيفية تأثير التباطؤ الاقتصادي الناجم عن فايروس كورونا على أوضاعها المالية.

وجاء في التقرير "تقدر أنه في المتوسط سترتفع نسب الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، في هذه المجموعة بحوالي 19 نقطة مئوية، نحو مثلي النسبة في 2019 إبان الأزمة المالية الكبرى".

وأضاف "مقارنة بالأزمة المالية الكبرى، فإن ارتفاع عبء الدين سيكون فوريا وعلى نطاق واسع ما يعكس حدة واتساع الصدمة التي سببها فايروس كورونا".

ومن المتوقع أن تعاني إيطاليا واليابان وبريطانيا من أكبر زيادة في الدين بنحو 25 نقطة مئوية مقارنة

ومصنعا في نيويورك ينتج الألواح الشمسية.

ولدى الشركة أيضا مصنع في شنغهاي، ومن المقرر بناء مصنع آخر في ضواحي برلين.

ويعني الطلب المرتفع على الموديل واي الجديد والمشاريع الأخرى مثل سايبير تراك أن الشركة تتطلع إلى العثور بسرعة على موقع جديد لزيادة الإنتاج.

ولم تعلق تسلا حتى الآن عن الموضوع، لكن رئيسها التنفيذي إيلون ماسك سبق أن لجأ إلى إقامة مصنع في تكساس، كما أن غريغ أبوت حاكم الولاية تحدث معه بشأن إمكانية ذلك.

ويقع المصنع الأمريكي الوحيد لتسلا في فيرمونت بولاية كاليفورنيا على مساحة 5.3 مليون قدم مربعة، وهو مصنع كبير لكن ليس بما يكفي للشركة الأخذة بالنمو. وتضطر تسلا إلى تصنيع سيارات تحت خيمة مجاورة للمصنع.

ودخل ماسك في صدام مع المسؤولين في كاليفورنيا بعد أن أمر مسؤولو مقاطعة الأميدا مصنع فيرمونت بوقف الإنتاج والامتثال لأوامر لزوم المنازل بسبب فايروس كورونا التي بدأ سريانها في مارس. وهدد ماسك بنقل العمليات في المستقبل إلى تكساس أو نيفادا. وأعيد فتح مصنع كاليفورنيا بعد ذلك.

تسلا تخطط لبناء ثاني مصانعها في الولايات المتحدة

وكما هو شائع في مشاريع بهذا الحجم في الولايات المتحدة، تسعى تسلا للحصول على حوافز ضريبية واسعة النطاق من مصنعها الجديد، وبالتالي تعزيز مبيعاتها.

ووفقا لوسائل الإعلام الأميركية، فإن مدينة تولسا باوكلاهوما مرشحة أيضا كموقع للمصنع الجديد.

وقدمت كلتا المدينتين مبادرات علنية في محاولة لإغراء الشركة. وضعت تولسا شعارا كبيرا لتسلا على تمثال مشهور، في حين أن ممثلين عن تكساس لجأوا إلى رئيس تسلا إيلون ماسك عبر تويتر. وحتى الآن، ليس لدى تسلا سوى مصنع واحد مخصص للسيارات في الولايات المتحدة، في فيرمونت بكاليفورنيا.

لوس أنجلوس - تخطط شركة تسلا الناشئة المتخصصة في صناعة السيارات الكهربائية لبناء مصنع جديد بولاية تكساس في خطوة تهدف إلى تعزيز إنتاجها.

وستقوم تسلا بتقييم التطوير المحتمل والتصميم والبناء للمصنع تصنيع السيارات الكهربائية عالية التقنية في مقاطعة ترافيس في ضواحي أوستن، مع اقتراح أن يبدأ البناء المحتمل هذا الصيف، وفقا لوثائق نشرت مؤخرا للمراقب المالي للولاية.

وينتظر الطلب الموافقة عليه من سلطات الولاية، وإذا تم المضي قدما فمن المتوقع أن يخلق حوالي 5 آلاف فرصة عمل.

